



شركة التنمية النفطية (ش.م.ك)
Oil Development Company (K.S.C.)
إحدى شركات مؤسسة البترول الكويتية
A Subsidiary of Kuwait Petroleum Corporation

ملخص ما نشر في الصحف المحلية ليوم (الثلاثاء) الموافق ٢٤ فبراير ٢٠٠٩
جريدة (الجريدة) - صفحة (١٠) - العدد (٥٤٥)

الجريدة

زيادة الإنتاج إلى 4 ملايين برميل يومياً... حلم لن يتحقق!

كلمة السر في حقول الشمال والنفط الثقيل



هل ستصل الكويت لإنتاج 4 ملايين برمي في ظل الأوضاع الحالية؟

يكون عمر النفط 20 عاماً، ويقول أحد الرؤساء التنفيذيين في مؤسسة البترول رفض ذكر اسمه، إن إنتاج 4 ملايين برميل خطة كانت موضوعة من مؤسسة البترول الكويتية لعام 2020، مشيراً إلى أنه وفق المعلومات فإن المسؤولون في المؤسسة يتابعون ويرجعون الخطة، كما أنه منذ تسلم الكوادر النفطية الشركات البروتولية، لم يسمح بزيادة الإنتاج بطريقة تضر بالاحتياطي، أو تقلل من الاحتياطي بصورة سلبية.

واحد المسؤولين التنفيذيين أن الهدف الأول دائماً هو المحافظة على الاحتياطي، وزيادة الإنتاج ستكون من دون الضرر بالمكامن النفطية، وهذا هو أهم أمر يجب أخذه بعين الاعتبار، وإلا زاد الإنتاج إلى 4 ملايين، فلا يعني ذلك أن الاحتياطي سيذهب بعد 20 سنة، وهذه أفكار غير صحيحة.

ويشدد على أن الـ 4 ملايين برمي هي خطة ولها عناصر كثيرة، ومن المتوقع أن تنجح أو تفشل وقد هناك نجاح جزئي، وذلك وارد ولا يوجد جزم بالوصول أو عكسه، بل إن هناك عناصر في بعضها متأخرة منها العناصر البشرية، وكلما طرقت الوقت تتفاقم المشكلة فهناك النفطية في دول الخليج والشركات العالمية، جاءت النتيجة أن الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية كانت تحقق 40 في المئة من تنفيذ مشاريعها، بمعنى أن هناك 60 في المئة تأخيراً في مشاريعها، بينما ترى أن الشركات الأخرى في دول الخليج تحقق معدلاً أكثر من مؤسسة البترول والشركات العالمية تحقق مبراً لبياناتها كاملة ولا عيب انجازاً في المئة.

القدرة لا تتناسب مع الطموح

وأضاف المسؤول النفطي أن الكويت لديها قدرة معينة في القطاع على إنجاز الأعمال، ولكن هذه القدرة لا تتناسب مع الطموح، إذ إن الطموح يتجاوز إنتاج أكثر من 4 ملايين برمي، وهذا الفارق يجب أن يعالج، ولا فطن بتحقيق شيء.

وأكد أن أحد أسباب عدم تحقيق الـ 4 ملايين برميل يومياً هو توقف مشروع الشمال، أما الأمر الآخر فإن أداء القطاع النفطي خلال السنوات الماضية -بشكلٍ بالمستوى

وضعت الحكومة الكويتية خطماً تنفق بموجبه 51 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة في سبيل تطوير صناعة الطاقة لزيادة إنتاج النفط لأكثر من مستواه الحالي البالغ 2.7 مليون برميل في اليوم، وأبطاء استنزاف الاحتياطيات من الحقول القائمة. وتهدف الخطة الوطنية للنفط إلى رفع القدرة الإنتاجية على مراحل تبدأ بزيادة الإنتاج إلى 3 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2010، و3.5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2015، ثم إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2020، ومن ثم تخفيض الإنتاجية إلى 2030.

وتكمن في ظل المعطيات الحالية هل نحن نساورون على إنتاج 4 ملايين برمي، علماً بأن هناك خطة وضعت في منتصف التسعينيات على أن نحصل في عام 2005 إلى إنتاج 3 ملايين برمي، وهو ما لم يتحقق فما هي الأسباب؟ يرى بعض المتابعين لشؤون النفط في الكويت أن هناك خطة عوامل مربوطة بشروط مثل تطوير حقول الشمال، وعدم الخضوع لخلاصات من خارج الشركة التي لم تنته بل هي في ازدياد، ويجب أن يكون هناك استقرار حرارية في المناسبات، وهو ما تم من خلال ارتفاع سقف المناسبات الصنف من 5 ملايين والحاجة إلى استقطاب عمالة ماهرة، وهذه لم تجر بسبب الرواتب.

بينما يتوقع آخرون أنه بالإمكان الوصول إلى هذا الرقم بوجود الإمكانيات الحالية، ولكن لا توجد لدينا إمكانيات بشرية فهي محدودة، ووسائل التكنولوجيا أيضاً ليست متوافرة، مؤكداً أنه إذا كنا نتفخخ إلى الوصول إلى هذا الرقم فعلياً، الاستعانة بالشركات الأجنبية.

زيادة الإنتاج والمكامن

وسمع من الكويت التي إنتاج 4 ملايين برميل من النفط، يرى البعض أن هذا الرقم قد يؤثر في مخازن النفط، وقد يصل إلى أن

شكك البعض في قدرة الكويت على تحقيق حلمها بالوصول إلى هذا الإنتاج، ويرجع هذا الشك إلى توقف مشروع الشمال، إضافة إلى أن أداء القطاع النفطي خلال السنوات الماضية لم يكن بالمستوى المطلوب.

زيادة الإنتاج والبيئة

وحذر مسؤولون من الدعايات على البيئة، موضحين أن على الشركات والادول التي تحت إشرافها لم تكن تحتمل بها من جراء ارتفاع سعر البرميل لأكثر من 130 دولاراً، وعدم الأمان في تخضع من المبالغ التي تنقلها على العناية بالبيئة البحرية، وغيرها من البعثات التي يهددها خطر التلوث النفطي كنوع من «تدريته الضمير» والاعتزاز بالذنب وطالب المسؤولون الأجهزة الحكومية المعنية في الكويت موضع استراتيجيتها متكاملة هدفها المحافظة على البيئة من أي ثغرات في ظل خطة الكويت لرفع طاقتها الإنتاجية خلال الأشهر السبعة المقبلة، وسعيها إلى إنتاج النفط الثقيل، والتغلب بما يؤكد أن تنامي القطاع النفطي يستلزم تنامي الاهتمام بالبيئة.

وأوضحوا أن هناك جهوداً تبذل في سبيل المحافظة على البيئة في الكويت، لكن هذه الجهود تحتاج إلى مزيد من الدعم الحكومي والشعبي، ولا تأتي على الوجه الأمثل المراد منها.

لدينا إمكانيات مالية ولكن لا توجد إمكانيات بشرية وتكنولوجية

العالمية، لأن هناك جهوداً في الشركات المؤسسة غير موجودة في الشركات العاملة وتعمل بمساحة من الحرية والصلاحية في اتخاذ القرار، وأوضح أنه رغم هذه الضوابط والقود المعروفة على المؤسسة فإننا نلاحظ في الارتفاع وبالتالي وعملاً للوصول إلى الخطة الطموحة وهي إنتاج 4 ملايين برميل، ونفكر دائماً في وضع بدائل كثيرة لها إن استمر وتتجاوز هذه العوائق.

وأشار إلى أن من بين العوائق التي تلقى اهتماماً هي كيفية حصول القيادات النفطية على ثقة أكبر لدى أجهزة الدولة ومخذي القرار ومجلس الأمة والشعب الكويتي لكي نتاح لنا المزيد من المرونة والحرية في اتخاذ القرار.

أما العوائق الخاصة بتناهي المخاوف فإلا إن هناك إجراءات ليست سهلة لتدعيم المقاول، حتى أن وصل الأمر إلى أن اشتمت أحد المقاولين من هذه الإجراءات وصعوبتها.

وأكد أن مستوى العامل الذي يعمل له أثر كبير وما يحدث اليوم في الصناعة النفطية عالمياً، بسبب زيادة الطلب على المشاريع مما أدى إلى شح في العمالة الماهرة لتفقد المشاريع، وبالتالي لجأ الكثير من المقاولين إلى فتح مراكز تدريب لتأهيل العمالة، ولا شك أن هذا الموضوع هو هاجس واحد الحديات في ظل الطفرة العالمية في صناعة النفط، مؤكداً أن بعض العمالة ليست بالمستوى المطلوب وأن الشركة تقوم بالتنسيق مع المقاولين حالياً بالتعاون مع مراكز تدريب متخصصة لتدريب العمالة لخفض الأضرار.

يفكر ألف مرة بسبب الضغوطات، والخوف من الخطأ أصبح أكبر من الجراؤ في اتخاذ القرار الصحيح، والوضع أصبح مأساوياً، ولن نحسن الأمور إلى أن يأتي وزير النفط تكون لديه القدرة والتشجاعة على فصل الوزارة عن مؤسسة البترول، ويعطيها الصلاحيات الكاملة للعمل كشركة تجارية بحثة، وإن يحيى ويمنع التدخلات من قبل الوزراء ونواب الأمة.

حفر 12 آبار

وفي ما يتعلق بحفر 12 آبار، يشير وإين وصلت الشركة في هذا الموضوع قال أحد المسؤولين في القطاع النفطي إن هذه الآبار مرتبطة بالقطاع الثقيل الذي يدخل ضمن رفع الإنتاج إلى 4 ملايين برميل يومياً، وذلك بتحمل حفر عدد كبير من الآبار، كما أن من مواصفاته أنه شديد التلويح، ولكي يتم إنتاجه يجب حفر آبار كبيرة، ولكن حفر الآبار للقطاع الثقيل الموجود في شمال الكويت أسهل بكثير من حفر الآبار الأخرى، لأنها ليست عميقة وسهلة ولا تستغرق وقتاً طويلاً، ولكي نتخك نفطاً ثقيلاً فنحن مطالبون بحفر آبار كثيرة، موضحاً أن الشركة ما زالت في المرحلة التجريبية.

المؤسسة مفيدة

وعن المعوقات التي تواجه وتعطل عمل مؤسسة البترول قال المصدر إن المعوقات كثيرة ودائمة تحولها إلى تحديات، ومن ثم التخط عليها، مضيفاً أنه لا يمكن أن نلغز مؤسسة البترول مع الشركات

ما إنتاج كميات محدودة، وهي ما يطلق عليها «الإنتاج البارد» من النفط الثقيل، حيث إن المرحلة التي تلي الإنتاج البارد تتطلب استخدام البناح وتقنيات عالية لاستخراج النفط الثقيل.

وورد المصدر على كل من يشكك في قدرة مؤسسة البترول الكويتية على إنتاج 4 ملايين برميل يومياً قائلاً، ولكن إن هذا الإنتاج دون أدنى شك، ولكن إن أول إنها سهلة وهو تحد كبير، والقدرة موجودة لدى الشركة، ولكن نحن دائماً نتحدث عن قدرة إنتاجية وليس عن الإنتاج، فالأخير يخضع لسياسة دولة فالدولة هي التي تحدد إذا كانت ترغب في إنتاج 4 ملايين برميل يومياً أم لا، ولكن قدرتنا الإنتاجية وجميع المراحل على اتم الاستعانة، كما أن هذه القدرة تساعده في حال كانت هناك أي معوقات طارئة، يمكن تعويضها من خلال هذه القدرة والإمكانيات.

ويرى آخرون أن صورة وسمعة الكويت تسوءت في الأوساط العالمية بسبب القرارات الفردية من وزراء النفط من دون الرجوع إلى الفئتين، مشيرين إلى أن القطاع النفطي يعاني بشدة من عدم قدرته على الوصول إلى الأهداف التي وضعت له، وبالعلاقة علاقة الكويت مع الشركات العالمية في النفط ليست في أحسن حالاتها، والسبب هو عدم القدرة على اتخاذ القرار في كل القطاع النفطي من دون استئذان، ويرجع ذلك إلى التدخل الواضح من جميع الجهات سواء كانت جارات أو مقاولين أو وزراء أو نواب مجلس الأمة، وهذه التدخلات بدورها تعطل اتخاذ القرار وتجعله صعباً جداً، ولا فطن أصبح من يتخذ القرار

يجب المحافظة على البيئة من أي تلوث في ظل رفع الإنتاج